



مخير: للارتكاز على البيانات الوزارية الثلاث الأخيرة لمعالجة قضية المفقودين

شدّد عضو تكتّل "التغيير والإصلاح" النائب غسان مخير على ضرورة وضع "خطة وطنية" لمعالجة قضية المفقودين والمخفيين قسراً، من خلال "منظومة تشريعية وإدارية كاملة". ورأى أنّ "الحق بالمعرفة لعائلات الضحايا الذي يعالجه القانون المقترح، يمكن أن يتكامل مع الحاجة إلى العدالة، من حيث تحديد المسؤوليات وإنزال العقوبات، ومع الحاجة إلى المصالحة، من خلال هيئة الحقيقة والعدالة والمصالحة الواردة في الخطة الوطنية لحقوق الإنسان التي ستحال قريباً على مجلس النواب لإقرارها"، مشيراً إلى أنّ هذه الهيئة "تضمنت شقاً مهماً حول معالجة قضية المفقودين وضحايا الاختفاء القسري".

مخير، وفي كلمة له ضمن أعمال الطاولة المستديرة التي نظّمها "المركز الدولي للعدالة الانتقالية" في فندق "جيفينور روتانا" حول اقتراح مشروع قانون المفقودين والمخفيين قسراً، تطرّق إلى الحاجة إلى الردع ومنع تكرار ممارسات الاختفاء القسري، داعياً إلى "المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري، والعمل على تجريم الاختفاء القسري، والسعي إلى حماية الذاكرة"، مشيراً إلى أنّه "من ضمن الاهداف في هذا الاطار اعتماد يوم ١٣ نيسان يوماً سنوياً رسمياً لذكرى المفقودين وضحايا الحروب".

وإذ لاحظ أنّ "الاختفاء القسري لا يزال يحصل اليوم ومن آخر الحالات (المناضل السوري) شبلي العيسمي التي تتابعها لجنة حقوق الإنسان النيابية"، استنتج مخير أنّ "خطر تكرار ممارسات الاختفاء القسري ماثل في أي وقت".

مخير الذي ذكّر بأنّ "ثمة اقتراح قانون آخر في شأن المفقودين والمخفيين قسراً، مقدّماً من النائب (في كتلة "التغيير والإصلاح" حكمت ديب، ومشروع مرسوم من وزارة العدل لإنشاء هيئة وطنية لشؤون المفقودين والمخفيين قسراً، دعا إلى "الآخذ من الاقتراحين"، و"عدم إعطاء صورة توحى أن تعدد النصوص يعكس شرذمة".

كذلك نصّ بـ"عدم المفاضلة بين اقتراح القانون ومرسوم إنشاء الهيئة الوطنية". وقال إنّ "الصياغة التشريعية بطيئة حتى في المواضيع العادية غير المرتبطة باعتبارات سياسية، وتالياً أنا مع دعم اقتراح المرسوم لأنه أسرع، إضافة إلى العمل على إقرار مشروع القانون لأنّ ثمة مجموعة أمور وضمانات والحمايات لا يوفرها المرسوم".

وكشف مخير أنّ "بنداً ينص على إنشاء بنك معلومات حمض نووي لكل ضحايا الاختفاء القسري، أضيف إلى مشروع قانون البصمة الجينية الموجود في مجلس النواب"، وأشار إلى أنّ "درس هذا المشروع انتهى في لجنة المال والموازنة ولجنة الإدارة والعدل، وهو الآن موجود في لجنة الصحة العامة، وسيعرض بعدها على الهيئة العامة".

وفيما دعا إلى الحفاظ "برموش العين" على خيمة أهالي المفقودين في وسط بيروت، رأى أنّ "تضمن البيانات الوزارية للحكومات الثلاث الأخيرة شبه سياسة في موضوع المفقودين والمخفيين قسراً، تتطور من بيان إلى بيان، مما أوجد نقطة ارتكاز سياسي يمكن الانطلاق منها لملاحقة العمل على معالجة هذه القضية".

(بيان إعلامي)